

السياق الخائق

إصلاح التعليم في مصر *

كنت قد بدأت نشر ملاحظاتي النقدية على الخطة على صفحات (نهضة مصر منذ - ربما - أكثر من ستة شهور - لكن محنة مرضية طويلة ألمت بي أوقفت قراعتي الفاحصة للاستراتيجية باليوم أعاود الحديث في هذه القضية ...

العنوان الأصلي للخطة الاستراتيجية موضوع حديثنا هو (الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر) : نحو نقلة نوعية للتعليم في مصر ، الصادرة عن وزارة التربية والتعليم في أواخر عام ٢٠٠٧ ، نحاول أن نبدي رأيا في بعض جوانبها مسجلين في البداية تقديرنا لما بذل في إنجازها من جهد ، ودائما هناك : ولكن ..

من المقومات الأساسية للتفكير الاستراتيجي ، دقة التقدير لعوامل القوة والضعف المتوافرة ، حيث أن هذه العوامل هي " الأرضية " التي يبني عليها البناء ، فإذا غامت الرؤية فقدت عوامل القوة بأكثر أو بأقل مما هي في الحقيقة ، أو قللت درجة الضعف القائمة وظهر التهوين لها الذي قد يصل إلى حد التغافل ، فمن المؤكد ألا يؤدي هذا التفكير الاستراتيجي إلى تحقيق ما هو مأمول منه ، بل وربما يحدث العكس .

ويزيد من هذه القضية أهمية عندما يكون الموضوع متعلقا ببناء الإنسان .. بالتعليم ، فغنى عن البيان أن هذا الإنسان الذي من المفترض أن يبنيه التعليم هو المادة الخام التي تتكون منها كافة الكوادر التي يعهد إليها المجتمع بتسيير العمل ، في مؤسسات الخدمة والإنتاج والأمن ، إن

* جريدة نهضة مصر في يومي ٢٠ ، و ٢٩ / ٦ / ٢٠٠٨

كان خيرا فخييرا وإن كان شرا فشرا لا قدر الله ، مما يجعل التعليم دائما هو القضية المركزية في أى سعى نحو النهوض الحضارى .

ومن هنا شاع بين العاملين بالعمل التعليمى ، فكرا وممارسة ، أن التعليم دالة لمتغيرات مجتمعية ، يتشكل ويتأثر بها ، ويتشكل الكثير منها ويؤثر فيه ، فهو فاعل ومفعول به في آن واحد ، وأصبحت هذه المقولة مما يدخل في باب " الحقائق " المسلم بها .

في ضوء هذا لا بد أن ننظر بعين فاحصة ونلاحظ بدقة عالية هذا الفصل الأول الذى تصدر الخطة ، هذا الفصل الذى عنوانه (السياق الاجتماعى الاقتصادى والسكانى : مصر عام ٢٠٠٧) .

وأول ما يلفت النظر هو هذا العنوان نفسه ، فمن المعروف أن صفة " الاجتماعى " تتضمن " السكانى " ، مما يعد مؤشرا لهذا المتغير الذى يتم الإلحاح عليه معلقين عليه كافة مشاكلنا وصور التقصير التى نعيشها ، أى اختزال " المشكلة السكانية " في بعد الزيادة السكانية ، وهذه قضية لنا فيها رأى خاص ، قد لا يكون المجال هنا مناسباً لطرحه بالتفصيل ، ويكفى الإشارة إلى أنها قولة حق يراد بها باطل .

الملاحظة الثانية هى دلالة العنوان على أن " السياق " متعلق بعام ٢٠٠٧ ، وهو أمر غريب حقا يفاير إلى حد كبير التفكير الاستراتيجى ، فمثل هذه النوع من التفكير يضع في الاعتبار الأبعاد الزمانية الثلاث ، الماضى والحاضر والمستقبل ، لأن طبيعة المجتمع المصرى ، مثله فى ذلك مثل سائر المجتمعات البشرية له من الأبعاد والخصائص والمشكلات والآمال والعلاقات ما هو محصلة متغيرات متعددة ربما يتضمن بعضها مختلف هذه الأبعاد الزمانية ، وأبرز ما يؤكد هذا هو عملية التعليم نفسها ، فما نقدمه للطلاب اليوم ، وخاصة فى مراحل التعليم الأولى ، إنما هو خلاصة الملاح الرئيسية للتراث الإنسانى فى مجالات المعرفة الأساسية

مما يتصل بالماضى والحاضر معا ، ويدخل في المقومات الأساسية للمواطنة . وهؤلاء الطلاب الذى نعلمهم اليوم سوف يتخرجون بعد ١٦ عاما في المتوسط ، أى " مستقبلا " حيث تكون الدنيا قد اختلفت إلى حد كبير مما لا بد من أن نضع لها اعتبارا أساسيا . . . وهكذا .

وفى سطور هذا الفصل يفتش القارئ عن الثقافة والفكر ، فلا يجد ، وكأن التعليم ليس هو صانع كل منهما ، كما أنه بدوره صنيعتها ، فى ظل المقولة التي أشرنا إليها من أنه فاعل ومفعول به معا بالنسبة للسياق المجتمعى . ربما يقال أن هذا من مهام وزارة الثقافة ، ونقول ، أن المراد هنا هو " إطلالة " عامة وليس دراسة تفصيلية ، وإلا لقلنا أن الحديث عن الشأن الاقتصادى هو من مهام الوزارات التي تسمى بالمجموعة الاقتصادية . . . وهكذا .

وربما ننظر إلى الشعار المدون أسفل الغلاف من النهاية ملقيا " لقطه " سريعة ، لكنها ذات دلالة على " الوضع الثقافى والفكرى الراهن " فهذا الشعار نقرأ فيه بالعامية : (إيدك في إيدنا . . . نطور تعليم أولادنا) ، وذلك - فيما يبدو - اتساقا مع الشعار الذى رفعه الحزب الوطنى فى مؤتمره الأخير سنة ٢٠٠٧ ، والذى حظى بانتقادات حادة لمجافاته أصول الكتابة والحديث باللغة القومية والوطنية العربية . وإذا كان يمكن فهم بعض الأساليب التي تلجأ إليها التنظيمات السياسية جنبا للأنظار وللجمهور ، فلا يصح هذا بالنسبة لوزارة مهمتها الأساسية تنشئة وتربية أولادنا ، والتي يأتي فى مقدمة عناصر هذه التنشئة ، المعرفة الوافية باللغة الوطنية .

ومن المعروف أن المجتمع المصرى مجتمع متدين إلى حد كبير منذ فجر التاريخ ، ولسنا فى حاجة إلى التلليل على ذلك ، بغض النظر عن الرضا أو الضيق من هذه الحقيقة ، وبغض النظر عن المنحى الذى تتخذه هذه الظاهرة ، وبالتالي فإن تفكيرنا يصف نفسه بالاستراتيجى ، إذ يتجاهل

هذا البعد يسقط ركنا أساسيا من أركانه ، مما لا يدعو إلى التفاؤل بإمكان توفيقه .

وإذا كان واجبا على من يخطط تخطيطا استراتيجيا للتعليم أن يستقرى جملة الأبعاد الكلية للسياق المجتمعي ، فأى الجوانب يأخذ أى الجوانب يترك ؟ فالأبعاد المجتمعية أكثر من أن تعد وتحصى ، لكن في الوقت الذي رأينا فيه إغفالا لأبعاد جوهرية في الثقافة والفكر والتدين ، نجد بيانات عن عدد الموانئ البحرية وقدرتها الاستيعابية وأطوال الطرق ، وعدد محطات الأتوبيس والقطارات والمطارات ، وما سار على هذا النحو !!

إننا لا نقلل من أهمية هذه الجوانب ، ولكن ، ما نمنا بصدد المسألة التعليمية فمعيار الاختيار لا بد أن يكون هو الأثر المباشر أو القريب . كذلك نعود إلى ما قدمنا به من حيث ضرورة الدقة والأمانة في رصد " الواقع " ، وهو الأمر الذي بعثت الخطة عنه كثيرا في بعض الجوانب ، ونقصد على سبيل المثال ما ورد في ص ٢٤ بخصوص اللامركزية " غير أن الحكومية الحالية تحملت تأسيس مستوى عال من اللامركزية في الخدمات . والحقيقة أن تجربة قطاع التعليم في مجال اللامركزية يمكن أن تصبح تجربة رائدة تهتدى بها القطاعات الحكومية الأخرى عند تطبيق اللامركزية " .

إن هذا النص يظهر آفة بغیضة شهيرة عن حديث المسؤولين من حيث نسبة الفضل دائما إلى المسئول الحالي ، وإهالة التراب على ما تم في عهود سابقة ، وقد سبق لنا أن كتبنا من قبل عن بداية اللامركزية في التعليم منذ توزر الدكتور محمد حسين هيكل لوزارة المعارف عام ١٩٣٨ ، مهما كانت بدائية وبسيطة . فضلا عن هذا ، فأشهد أن الدكتور أحمد جمال الدين ، وزير التربية والتعليم السابق ، كان يلح دائما على هذه

القضية ٠٠ وهكذا ، فما معنى عبارة " الحكومة الحالية ؟ أليس في هذا تزويرا للتاريخ ؟

ونستطيع أن نشير إلى عشرات الأمثلة التي تبين أن ديوان الوزارة كثيرا ما يتدخل في مسائل تخص الإدارة المحلية ، استجابة لوساطات وعلاقات خاصة وقرابية ، وكلنا يذكر ما حدث للطالبة " آلاء " منذ عامين على وجه التقريب لتي نددت بسياسة الرئيس الأمريكي " بوش " فحدث لها إضرار بالغ ، وأصبحت قضيتها قضية رأى عام ، ولم تنته إلا بتدخل رئيس الدولة ، فهل يصل الأمر إلى هذه الدرجة من العجز في اتخاذ القرار السليم في مثل هذا المستوى الذى يتعلق بإجابة طالبة في التعليم ما قبل الجامعى ، بحيث يستدعى تدخل رئيس الدولة !!؟

ونعود إلى مدى الدقة والصدق في رصد أحوال المجتمع المصرى فنجد في الصفحة نفسها إشارة إلى التعديلات الدستورية التي حدثت عام ٢٠٠٥ لنجد القول " تعد التعديلات الأخيرة مؤشرا واضحا على تحرر السياسات ، كما أنها تعكس تحركا إيجابيا نحو إشراك الأحزاب المتعددة في الحياة السياسية " ، فمثل هذا القول " التقريرى " يجافى الحقيقة كلية ، ومع الأسف أيضا أن المقام لا يتسع لمناقشة مدى ما مثلته مثل هذه التعديلات من تغول صارخ على الديمقراطية ، إلا إذا كنا نعتبر رأى الحكومة هو الممثل للحقيقة ، ويكفى أن نذكر بما كتبه - شجبا وتنديدا - العديد من فقهاء القانون الدستورى ، وعلى رأسهم الدكتور يحيى الجمل ، وبما حدث لكل من نعمان جمعة وأيمن نور - بغض النظر عن الرأى الشخصى فى كل منهما - وكيف سُيرت انتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية بحيث يكون هناك ضمان مائة بالمائة أن تتم انتخابات رئاسة الجمهورية فى المرة القادمة وفقا لما هو مخطط ومرسوم بغض النظر عن الآراء والمواقف المغايرة .

إن هناك فروقا واضحة بين خطاب التقارير والمذكرات التي تصدرها المكاتب الإعلامية للقطاعات الحكومية حيث يغلب عليها التفخيم والنفخ في الإنجازات والتغاضى عن المشكلات والسلبيات ، وبين التقارير العلمية وخاصة تلك التي تتعلق برسم مستقبل ، من حيث ضرورة الالتزام بالحقائق ، والنظر بعين الاعتبار إلى مختلف زوايا الرؤية والرأى ، أما تزيين الواقع بالوهم وزخرفته بالخيال ، فهذا لا نقول أنه لا يساعدنا على التقدم فحسب ، بل يدفعنا إلى التراجع ، وربما يدفعنا إلى التشكيك في مدى مصداقية مثل هذه المشروعات !!

وهل يوجد اليوم عاقل يمكن أن يصدق بأن لدينا تعددا حزبيا حقيقيا له دور ملموس في الحياة السياسية ؟ إن الحديث كثير وطويل عن الهياكل الكرتونية المسماة بالأحزاب ، حتى ليبتدر البعض برصد جائزة لمن يمكن أن يعرف كم الأحزاب الموجودة " رسميا " كلها وأسماءها ، كناية عن ضالة شأنها ، والدور الديكوري الذي تقوم به ، وضعف تأثيرها !! حتى تلك الأحزاب التي كانت توصف كثيرا بأنها " كبيرة " ، كشفت وقائع الانتخابات المحلية كيف تم تسييسها عن طريق صفقة مشينة ببعض اللغات من المقاعد ، حتى تبدو العملية كما يصفها تقرير الخطة الاستراتيجية بأنها تشجع على التعددية وتنشيط الحياة السيامية !!

وفى كل الصفحات والفقرات والسطور التي تضمنها هذا الجزء الخاص برصد الأوضاع العامة في المجتمع المصرى ، لا نجد أية إشارة إلى ما يتصل بالعلاقة مع إسرائيل ، وكيف أن الصراع العربى الإسرائيلى استنزف طاقات مصر سنوات طويلة . وحتى لو وافقنا على أن " الصراع " بالنسبة لمصر قد انتهى - ونحن لا نتفق على هذا - فمن المفروض أن يكون هناك ما يمكن تسميته بصراع السلام ، الذى يقوم على سعى أطرافه لامتلاك القوة العلمية والتقنية والمعرفية والتنمية على وجه العموم ، ما

دام " الصراع المسلح " قد أسقط من الحساب ، على أساس ما هو معروف من أن " الصراع الحضارى " والمعرفى أشد خطورة وأكثر أهمية ، فما دلالة هذا الإغفال المخزى لكل ما يتعلق بتبعات العلاقة والموقف من إسرائيل ؟

حتى بالنسبة للصراع المسلح بيننا وبين العدو الإسرائيلى ، نكر التقرير فى الصفحة نفسها " وفى الماضى تعرضت مصر لسنوات طويلة من حكم الاحتلال ، حتى نجحت فى التخلص منه فى بداية الخمسينيات ٠٠ " ، فلا إشارة هنا إلى " نوع " الاحتلال الذى شهدته مصر ، وزعم بالتخلص من الاحتلال فى بداية الخمسينيات وإغفال الاحتلال الإسرائيلى الذى (١٩٦٧ - ١٩٨٢) .

ونلمح حرصا عجيبا على تجنب قضية الصراع مع إسرائيل فيما ورد بالصفحة نفسها بالقول بأن الوضع السياسى المتأزم فى منطقة الشرق الأوسط قد أدى إلى حالة عدم الاستقرار ، تجئ العبارة هكذا حتى لا تضطر إلى الإشارة إلى الغزو الأمريكى للعراق والعدوان الإسرائيلى المستمر فى الأراضى الفلسطينية ٠٠ مجرد سطر واحد ، لم يكن ليزيد عدد صفحات التقرير حتى لا يُرد علينا بعدم ضرورة الدخول فى تفصيلات ، وهل استخدام مصطلح " الشرق الأوسط " له دلالاته دون أى نكر لـ " الوطن العربى " !!؟

وتمضى الخطة فى تزيف الواقع لتذكر فى ص ٢٥ أن لمصر مسئوليات سياسية ضرورية تتعدى منطقة الشرق الأوسط (دائما الشرق الأوسط وليس الوطن العربى) وشمال إفريقيا من أهمها ضرورة أن تضطلع مصر بدور قيادى يساعد على تأمين مياه حوض النيل " .

وهنا يطول الحديث أيضا عن التراجع المستمر فى السنوات الأخيرة لدور مصر فى المنطقة ، وأبرز الأمثلة هنا ما يتصل بالدولة التى تشكل

عمقا استراتيجيا لمصر ، السودان ، فقد غرق السودان في حرب مع الجنوب دون ما موقف حاسم لمصر ، دون أن نقصد التورط في الصراع المسلح ، مثلما كان يحدث في عهد ثورة ١٩٥٢ ، بل نؤكد أن المخاصمة الشخصية للقيادة السياسية المصرية ، مع البشير في سنوات حكمه الأولى ، لم تنتبه إلى أن المصالح الاستراتيجية مفروض أن تعلق على ما قد يكون من توترات شخصية ، وأدهى من ذلك وأمر ، أن مصر كانت تفتح نراعيها لاستقبال قيادات التمرد من الجنوب .

وجميل من الخطة بالفعل أنها بسبيل التحدث عن القوة الإعلامية لمصر قبل انتشار تكنولوجيا الأقمار الصناعية ، تقول " كانت مصر ٠٠٠ " لتسجل تراجعاً في هذه القوة - دون أن نقصد صراحة - لكنها لم تتوقف لتشير ولو في سطور قليلة عن السبب الكامن وراء ذلك ، وهو هيمنة الدولة على هذا القطاع ، في الوقت الذي تتبنى فيه سياسة الخصخصة والتوجه الليبرالي ، وأن غياب حرية النقد عن أجهزة الدولة الإعلامية ، والاقتصار على نوعية معينة من المؤيدين ، وإقصاء كل من كان مغايراً ، هو أبرز وأقوى العوامل التي تؤدي إلى تراجع الإعلام في مجتمع من المجتمعات .

إن هذه النظر الموضوعي هو الذي يمكن أن يرشد أجهزة التعليم إلى ما يجب عليها في تربية أبنائنا من حيث تربية النزعة النقدية لديهم وتدريبهم على ممارسة حرية التفكير وموضوعية التعبير ، وما يتطلبه هذا وذلك من تحلي بمجموعة من القيم والاتجاهات المناسبة .

وإذ تشير الخطة في الصفحة نفسها إلى تزايد في إجمالي الناتج المحلي ، ومعدل النمو ، تغفل إغفالا معيباً أن المسألة - كما يعرفها أبسط الناس علماً بمبادئ الاقتصاد - ليست مجرد تزايد وإنما هي في " توزيع " هذا التزايد ، فإذا كان أمامنا عشرة أشخاص - مثلاً - يعملون في التجارة

فيمكن لتسعة منهم أن يكسبوا في العام - مثلا - مليون جنيه ، ويكسب العاشر وحده عشرين مليون ، فهل لو قلنا أن الناتج : ثلاثين مليون ، وبالتالي يكون المتوسط ثلاثة ملايين نكون مصورين للحقيقة ؟ وهل لو كان التسعة قد كسبوا في العام السابق نصف مليون ، بينما العاشر قد كسب في هذا العام السابق مليونين ونصف ، يحق لنا أن نقول أن معدل الزيادة هو ٣٠٠ % للعشرة ويكون هذا مصورا لحقيقة الحال ؟

وإذ تشير الخطة في ص ٢٦ إلى إنتاج مصر من الغاز الطبيعي وتزايد ، نجد أنها لا تجرؤ على نكر الحقيقة المؤلمة التي تم الكشف عنها بارتباط مصر بمد إسرائيل بكميات كبيرة من الغاز لأجل طويلة بسعر متدن ، مضيعين بذلك مئات الملايين التي كان يمكن أن تدخل خزانة الدولة . .

ولا يسع القارئ لما ورد في ص ٢٨ إلا أن يبتسم سخريه حقا من تلك السطور التي تؤكد تزايدا ، ولو كان بطيئا ، في مؤشرات التنمية البشرية ، ونحن نعيش منذ أوائل عام ٢٠٠٨ أزمت خانقة في مختلف السلع الأساسية التي لا يستغنى عن استهلاكها مواطن ، فقيرا كان أو غنيا ، بحيث لا تخلو صحيفة من نكر اعتصامات هنا وإضرابات ومسيرات ومظاهرات هناك ، وطوابير الخبز التي أصبحت فضيحة وطنية تتناولها شاشات الفضائيات ، إلى الدرجة التي أصبح من المعتاد أن نقرأ عن ضحايا هذه الطوابير ، من قنيل أو مصابين .

طبعا يمكن القول أن الخطة كتبت في أواخر عام ٢٠٠٧ ، ولم تكن مثل هذه المشكلات قد ظهرت ، وهنا نقول : وما قيمة " التفكير الاستراتيجي " إذن ؟ إن أهم ميزة لمثل هذا التفكير هي أنه يعين الإنسان على أن يتحسب للمستقبل بما قد يحمله من مشكلات حتى يمكن إحسان

رسم السيناريوهات اللازمة لمواجهتها ، أو على الأقل للتخفيف من وقعها على الأمة .

بل إن هذا ليرسم أمامنا علامة استفهام كبيرة ، فالخطة مكتوب على غلافها أنها تبدأ من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ، لتنتهى في العام ٢٠١١/٢٠١٢ ، وهذا يعنى أن المفروض الانتهاء من وضع الخطة قبل عام ٢٠٠٧ ، لكن الانتهاء منها لم يحدث إلا في أواخر عام ٢٠٠٧ . وربما يقال أيضا أنها ترتبط بالعام الدراسى وليس بالعام الميلادى ، لكن هذا لا ينفى قولنا ، فإذا كان العام الدراسى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ يبدأ في سبتمبر ٢٠٠٧ ، إلا أن الاستعداد له في ظل التخطيط مفروض أن يتم قبل تلك بفترة كافية لأن تؤخذ فيها الاستعدادات والاعتمادات المالية ، والكوادر البشرية اللازمة ، وصور وأساليب التقويم والمتابعة .

ولعل هذا يكشف لنا عن وجه آخر معيب في الخطة ، صحيح أنها اختصت بإصلاح التعليم قبل الجامعى في مصر ، لكن ، مرة أخرى : ماذا يعنى التفكير الاستراتيجى لإصلاح للتعليم في مجتمع ما ؟ إن الذى لا شك فيه أن التعليم في جملته منظومة متكاملة ، يتم العزل بين عدد من عناصرها لأسباب عملية ، مثلما نقسم التعليم إلى ما قبل الجامعى والجامعى ، ونقسم التعليم ما قبل الجامعى إلى ابتدائى وإعدادى وثانوى . . وهكذا .

لكن في ظل التفكير الاستراتيجى ، فمن المحتم أن يكون الإصلاح بنظرة كلية شاملة متكاملة ، فمادة للتعليم الجامعى تستمد من التعليم السابق ، وبالتالي فلا ينبغى أن ينفرد أهل الرأى والمسئولون في التعليم ما قبل الجامعى بتصور كيفية إصلاحه ، ولا بد أن يكون ذلك في ضوء الاحتياجات الجامعية بآن يتم تصور الإصلاح في التعليم الجامعى نفسه ، في ضوء ما يكون عليه ما قبله من أوضاع ومشكلات وأنواع وإمكانات .

أما أن يتم تصور إصلاح التعليم قبل الجامعي في جانب ، ويفكر أهل الجامعة في إصلاح التعليم الجامعي في جانب آخر ، فهذا إخلال بمبادئ التفكير الاستراتيجي ، ولا يفيد هنا القول بأن من يقومون برسم تصور إصلاح التعليم قبل الجامعي هم جامعيون ، ذلك أن معظمهم من كليات بعينها هي كليات التربية ، وما كليات التربية إلا جزء واحد من أجزاء متعددة في التعليم الجامعي .

وفضلا عن هذا ، فهناك التعليم الديني المتمثل في المعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر بفروعها ، فقد ورثنا مع الأسف الشديد هذه الثنائية بين التعليم المدني والتعليم الديني منذ قيام نظام التعليم الحديث في مصر في عهد محمد علي ، على النمط الغربي الحديث . إن هذا التعليم الديني له إدارته المستقلة وميزانيته ورجاله ومناهجه ، لكنه يظل جزءا من الوطن ، لا ينبغي أن يكون التجاور مع التعليم المدني مجرد تشارك في العيش على أرض مصر ، بل لابد من بحث صور وأوجه التنسيق والتكامل ، خاصة وأن الأزهر لم يعد قاصرا في مهمته على إعداد دعاة وعلماء شريعة وفقه ولغة ، بل أصبح يعد كوادر مدنية حديثة في الطب والهندسة والزراعة والتجارة ، والصيدلة وغيرها ، مما يقتضى إعدادا سابقا يتسق وهذه التخصصات ، ويتشابه بالتالى مع ما يتم في مؤسسات التعليم المدني ، وخاصة على المستوى الجامعي .

ونعود مرة أخرى إلى التفكير والإلحاح - دون ملل - على طبيعة التفكير الاستراتيجي ، فنحن هنا نخطط لمصر ومستقبلها ، ونعد المواطنين المصريين لمواجهة الحاضر والمستقبل ، وبالتالي ، فمهما اختلفت أهداف التعليم الديني عن المدني ، ومهما تعددت المسؤوليات المالية والإدارية ، لكن كل هذا وما سار على دربه لا ينبغي أن ينسينا أبدا أن التخطيط لمستقل وطن يقتضى العمل وفق هذا النهج الذى نراه - على سبيل المثال

- في الفرقة الموسيقية ، حيث تتعدد الآلات ويتنوع العازفون ، لكن لا بد من وجود " هارموني " ٠٠٠انسجام ٠٠٠اتساق ٠٠٠توافق ، إلى غير هذا وذلك من مصطلحات كلها تستهدف التكامل ، حيث أن المنتج لا بد وأن يكون واحدا .

فإذا ما انتقلنا إلى تحليل الوضع للراهن لقطاع التعليم ، حيث ينص عنوان الفصل الثاني على هذا ، يفاجئنا العنوان بالتحديد الزمني لهذا الوضع بأنه من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ ، ولا ندرى حقيقة ما للحكمة وراء هذا التحديد ، وعلى أي أساس تم ؟ وهل يتفق هذا للتحديد مع كلمة " الراهن " !!؟

وهنا يقابلنا اضطراب مفاهيمي ، يتبدى في تسمية مراحل التعليم قبل الجامعي ، فمن المعروف أن القانون الأساسي للتعليم الصادر عام ١٩٨١ ينص على ضم كلا للتعليمين الابتدائي والإعدادي في مرحلة واحدة أطلق عليها اسم " التعليم الأساسي " ، ومع ذلك ، فأحيانا ما نجد الخطة تنص على أن التعليم قبل الجامعي ينقسم إلى ثلاث مراحل : لبتدائي وإعدادي وثانوي ، وبعدها بسطر واحد نتحدث عن التعليم الأساسي ، علما بأن وزارة التربية كثيرا ما تتجاهل هذا للمصطلح الثاني ، على الرغم من نص القانون عليه !

ويتجلى ضعف الذاكرة التعليمية - مما سبق أن أوضحنا خطورته ومظاهره في مناسبة سابقة - عندما نقول الخطة أن التعليم الابتدائي صار إجباريا منذ ثلاثينيات القرن الماضي ، وهو أمر غير دقيق ، فمنذ صدور ١٩٢٣ وقد عرفت مصر ما كان يسمى " بالتعليم الإلزامي " وهو المصطلح المقابل لما نسميه حاليا " الإجباري " ، ودون الدخول في تفاصيل ، فقد كان التعليم الابتدائي مسارا مختلفا عن الإلزامي ، حتى تم للتوحيد بين الإلزاميين

في عهد وزارة الوفد في العهد الملكي ، عندما كان الدكتور طه حسين
وزيرا للمعارف (التربية والتعليم) عام ١٩٥١ .
وتبرز لنا صورة من صور النفاق التي تتناقض تماما مع أصول
التفكير الاستراتيجي ، عندما تصدمننا عبارة تُرجع فيها الخطة في ص ٣٣
النظر إلى التعليم باعتباره المشروع القومي الأول في مصر منذ أوائل
التسعينيات ، ذلك أن حقائق التاريخ تشير إلى أن هذا بالضبط هو ما حدث
في دولة محمد علي منذ عام ١٨٠٥ ، وإن لم ينص على نفس المصطلح ،
وكذلك يؤكد على هذا المعنى الخطاب الأساسي لمعظم زعماء النهضة في
مصر كما نراه لدى مصطفى كامل والشيخ محمد عبده وأحمد لطفى السيد
وطه حسين وغيرهم كثيرون ، فلماذا نسقط كل هؤلاء من الذاكرة ليظل
رئيس الدولة الحالي هو المبتكر لهذا المنحى ؟

الجودة في التعليم وحكايتها*

كانها ماسورة ضخمة كانت مسدودة ، ويتراكم الماء دخلها ، حتى
انفتحت فجأة ، فإذا بها تتدفق بسرعة وغزارة جطت منها قوة جارفة لا
سبيل إلى إيقافها ، وتجرف أمامها كل ما يقابلها .

إنها الجودة في التعليم ، فمنذ سنوات قليلة ، تعقد مؤتمرات في دوائر
تخصصية مختلفة ، لكنها جميعا ، تكور حول الجودة ، وتصدر مجلات
ودوريات علمية متخصصة في العلوم التربوية ، لا بد أن تجد فيها بحثا
وأكثر عن الجودة ، وتذهب إلى الناصر سائلا عن كتب جديدة عن التعليم
ومشكلاته ، والتربية وقضاياها ، فإذا بك تجد عددا لا بأس به ، لكنها أيضا
تتناول القضية نفسها ، وكأن عالم التربية والتعليم قد فرغ من كل قضاياها
وهوميه ومشكلاته ، ولم يبق أمامه إلا الجودة . ، فما هي حكاية هذه
الجودة التي يمطرنا به منظمو المؤتمرات وناشرو الكتب ، ومحاررو
الدوريات العلمية المتخصصة ، وعاقدو الندوات العلمية كل يوم ، وكأنك
أصبحت تخشى أن تفتح صنبور المياه ، فتتزل منه ، بدلا من قطرات ماء
، أحاديث عن الجودة !؟

ما من إنسان منا إلا ورد ، في بعض المواقف ، تلك المقولة
الشهيرة " الكمال لله وحده " ، عندما يستبد الطموح بالإنسان نحو الوصول
إلى هدف يتجاوز قدراته وإمكاناته مريدا بذلك أن يطو شأنه ويتحسّن
أوضاعه ، وتُحل مشكلاته ، فيكون خطأ هنا ونقص هناك ، وأن الإنسان
مهما سعى وجرى ووصل الليل بالنهار جهدا وكدا ، وعرقا ودما ،
فسوف يظل نون درجة *

* جريدة نهضة مصر في يومي ١١ ، و ١٨ / ٧ / ٢٠٠٨

الكمال " التي يتفرد بها الله سبحانه وحده لسبب بسيط ، وهو أن " المخلوق " يستحيل أن يصل إلى مستوى " الخالق " ، كما ونوعا .

وعلى الرغم من حقيقة هذا " النقص " التي تفرض نفسها على الإنسان ، فإنه ظل - وسوف يظل - طوال حياته في سعي دعوب ، وجهد موصول ، وشوق دائم نحو الكمال ، دون أن يعنى هذا أنه سوف يصل إليه بالفعل ، وإنما يكون الاتجاه المستمر لجهده وسعيه هو ألا يمر يوم إلا ويخطو خطوة على طريق الاقتراب منه .

وفى سعى الفيلسوف الفرنسى المعروف " ديكارت " إلى البرهنة على وجود الله ، استند إلى احتلال حقيقة " الكمال " عقل الإنسان ووعيه في مختلف العصور ، وفى مختلف البقاع ، واستنتج منها أن هذه الفكرة لا يمكن أن يكون الإنسان مصدرها لأن التجربة اليومية تثبت له دائما أن دونه والكمال أشواط وأشواط لا يستطيع عقله حتى أن يدرك مداها ، ومن ثم فإن مصدرها لا بد أن يكون قوة أخرى مغايرة تماما ، قوة تتمتع بالفعل بالكمال ، وتكون هذه القوة هي الله عز وجل ، ومن هنا تأتي برهنته على وجود الله .

ولما كان هذا " الكمال " هو " سدرة المنتهى التي يسعى إليها الإنسان طوال التاريخ البشرى ، كان من المنطقى أن يكون التساؤل الملح هو :
ما الطريق إل بلوغ أقصى ما يمكن الوصول إليه من سعى نحو الاقتراب من الكمال ؟

هنا تعددت السبل في التفكير ، وتوعدت مداخل التفكير ، وما مشروعات النهضة الفكرية ، وأحلام التقدم المتبديّة في " اليوتيبات " والمدن الفاضلة ، التي اجتهد فيها معظم ، إن لم يكن كل كبار الفلاسفة والمفكرين والعلماء والمصلحين ، عبر ما مر من تطور بشرى ، الله وحده

أعلم بطوله ومداه ، لكن أشهر سبيل استقطب الاهتمام الأكبر ، وأبرز مدخل حظى بالتفكير والبحث والتقصى ، هو " التعليم " .

لكن التعليم في حد ذاته ليس عصا سحرية تحيل التراب ذهباً ، أو مصباح علاء الدين ، المحقق في التو واللحظة أقصى ما يحلم به الإنسان ، ذلك أن الأمر يتوقف دائماً على " نوعية " التعليم للقائم أو المقترح ومستواه ، فالسحر والشعوذة والسرقة والنصب والعُهر ، على سبيل المثال ٠٠٠ كلها ، وما سار على طريقها ، هي أمور مما " يُتَعَلَّم " ، ومن هنا فإن كان التعليم في مجالها خيراً ، كانت النتائج خيراً ، وإن كان شراً ، كانت النتائج بدورها شراً ، ومن هنا صدق المثل القائل ، إنك لا يمكن أن تحصد من زرع الشوك عنبا !!

ومن هنا فقد كرس العديد من المفكرين سعيهم في كيفية النهوض بالتعليم ، سعياً نحو النهوض بالمجتمع وجعل حياة الإنسان أكثر أمناً وسعادة .

وأقدم مشروع للنهوض بالتعليم وإصلاحه والارتفاع بنوعيته كان ذلك العمل للفكرى التاريخى الكبير (الجمهورية) الذى وضعه فيلسوف اليونان الشهير أفلاطون ٠٠٠

أدرك أفلاطون بثاقب فكره وعمق وعيه أن ما كان مجتمعه الأثينى القديم يعانيه من علل وأوجاع جعلته ينهزم أم المجتمع المناص : الإسبرطى ، إنما مرجعه إلى تننى " نوعية " التعليم القائم ، ومن ثم فإن السبيل لإقالة هذا المجتمع من كبوته لا يكون إلا بتحسين التعليم ورفع مستواه والنهوض بنوعيته .

كان أفلاطون يرى أن لا سعادة للمجتمع إلا بتوافر " العدل " في تركيبته الطبقيّة ونظام حكمه ، وما يجرى بين الناس من علاقات ، معتبراً أن العدل هو القيمة المركزية لكل القيم الفاضلة التي يرنو الإنسان ببصره

إليها حتى يصير يومه أفضل من أمسه ، ويصبح غده أروع من يومه ،
دعوبا على السعى نحو الأحسن ونحو الأفضل .

لم يذكر أفلاطون ، ولا ديكارت ، وغيرهما من كبار الفلاسفة
والمفكرين مصطلح " جودة التعليم " ، لكن كل سبيل اجتهدوا في الوصول
إليه سعيا نحو النهوض بالمجتمع عن طريق الارتفاع بمستوى التعليم
ونوعيته ، كان منصبا في حقيقة أمره على " الجودة " ، ولكل عصر
مصطلحاته ومفاهيمه وصياغاته اللفظية ، التي قد تختلف ، وتبدو مباينة ،
لكن التأمل جيدا في مضامينها ومحتواها يمكن أن يدرك بسهولة أنها هي
القضية نفسها التي فرضت نفسها في عصرنا الحالي عن " الجودة " .

هل نقصد بذلك ألا جديد تحت الشمس ؟

كلا ، فالتغير سنة من سنن الله في خلقه ، سواء في عالم الإنسان أو
في عالم الطبيعة ، فالعدل الاجتماعي ، على سبيل المثال ، هو قيمة
إنسانية بدأت منذ أيام الإنسان الأول ، وآية ذلك أننا نتذكر جيدا كيف تقدم
ابنا آدم إلى ربهما بقربان فتقبل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر ، فسولت
له نفسه - هذا الذي لم يتقبل منه - قتل أخيه توهما منه أن ما حدث يحمل
ظلما ، مع أن الله يستحيل عليه أن يظلم أحدا ، حتى وإن بدا لنا في ظاهر
الأمر وجود شبهة ظلم ، فلا بد أن هناك حكمة لله من ذلك ، لا تدركها
عقولنا .

فكم من ملايين من السنين ، الله أعلم بمداها ، مرت على هذه
الواقعة ، ولا يكف الإنسان عن السعى نحو العدل ؟

لكن التطور الذي يحدث ، يحدث في المضامين وفي المظاهر المتعددة
، وسبل التطبيق ، ومناهج التفكير ، والآثار المترتبة ، والأشكال الحاوية ،
والمداخل الموصلة ، وصور القياس والضبط . . . وهكذا .

وقد يدهش البعض عندما نشير إلى آيات في القرآن الكريم دعوة إلى الجودة ، وسعيا نحوها ، لا بافتعال تفسير ، ولا لى لـنـزاع النصوص ، وإنما وعيا بالمعاني الحقيقية ، وفهما للدلالات الفعلية ، وإن لم نجد المفردة اللغوية نفسها بحروفها المعروفة ، لكن الثراء المعروف للغة العربية يجعلنا نوقن بأن المعنى الواحد يمكن أن تعبر عنه ألفاظ متعددة .

ففى الآية ١٢١ من سورة البقرة نقرأ قول المولى عز وجل (الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته) ، فما معنى " حق تلاوته " ؟ إن المعنى المتضمن يشير إلى أن المسألة ليست مجرد مرور العين على كلمات الكتاب وحروفها والتعرف عليها ، وإنما يصبح المطلوب هو تدبر معانيها وتفهم مقاصدها والوعى بما تحمله من دلالات ، وإن لم تكن هذه هى " القراءة الجيدة " فماذا تكون ؟

ويقول المولى عز وجل فى الآية ١٠٢ من سورة آل عمران (اتقوا الله حق تقاته) ، فللتقوى شروط ومواصفات وللتقوى أسس ومبادئ وأركان ، لابد من توافرها حتى تكون فعالة وحقيقية ، وهى ما عبرت عنه الآية القرآنية بـ " حق التقوى " أى التقوى للفعالة ، بعيدا عن المظاهر السطحية والرسوم الشكلية . إنها التقوى " الجيدة " بمصطلحات العصر ، بل والأكثر من جيدة .

وكثيرة هى آيات القرآن الكريم التي وردت فيها صفة " حسن " و " أحسن " ، وهذه المفردة اللغوية تعبير صريح وديق عن الجيد من الأعمال والجيد من الأفعال ، ولنتأمل فقط مثالا نشير إليه الآية ١٢١ من سورة التوبة (ليجزيهم الله أحسن ما عملوا) و الآية السابعة من سورة هود (ليلبوكم أيكم أحسن عملا) ، وفى الآية ٣٤ فى سورة فصلت (ادفع بالتي هى أحسن) ، وفى الآية ١٨ من سورة الروم (الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه) .

وعندما يؤكد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن الله يحب إذا عمل أحد منا عملا أن يتقنه ، فإن " الإتيقان " هو صورة من صور الجودة ، وشكل من أشكالها ، وكذلك إخباره لنا أن الله قد كتب على نفسه " الإحسان " ومن ثم ، فحتى عندما يهم أحد منا بنبح نبيحة فلا بد أن " يحد " السكين ، حتى تعلو درجة جودتها فتقوم بعملية الذبح على أحسن ما يكون ، حيث أن في هذا راحة للنبيحة !!

وعندما أمر المولى عز وجل الملائكة أن تسجد لأدم فإنما كان ذلك إعلانا بأن " الإنسان " هو " أجود " المخلوقات ، حيث عبر عن هذا بآيات مختلفة ، منها قوله مخاطبا الإنسان في سورة الانشقاق (الذى خلقك فسواك فعدلك) ، وقوله في سورة التين ، الآية الرابعة (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) ، إلى درجة أنه هو وحده الذى اختصه الخالق بأن يكون خليفته على الأرض ، ومن ثم فإن القيام بمقتضيات " الخلافة " أن يسعى دائما نحو الأفضل والأحسن والأجود .

وبدا أن حسن قيام الإنسان بواجب الخلافة قد اقتضى أن يتدبر جيدا ما أشارت إليه سورة البقرة في القرآن الكريم من أن الله قد علم آدم الأسماء كلها ، فقد أكد بعض المفسرين أن المراد بالأسماء هنا ليس ما نعرفه من تسمية هذا باسم ، وذاك باسم آخر ، كما نقول شجرة ، وحجر ، وإنسان . . . إلخ ، وإنما المقصود أن الله عز وجل وهب الإنسان " أدوات المعرفة " أو قل : القدرة على المعرفة ، والتي ينطور مستواها ونوعها بحيث تكون هي أداته السحرية العجيبة التي تفتح له ما انغلق من أبواب ، وما غمض من أمور ، ومن ثم فإذا كانت جودة الإنسان في عصور ماضية قد تبنت في قوة العضلات ، وفي عصور أخرى في البلاغة والبيان ، فإنها في عصرنا الحاضر قد تبنت في " كم " و " نوع " المعرفة القادرة على أن تقفز بالإنسان في وثبات ضخمة إلى أمام .

وهكذا كان الإنسان ، وسوف يظل إلى ما شاء الله : ساعيا نحو
الأحسن . . نحو الأكثر جودة ، فبهذا يكون يومه أفضل من أمسه ، ويكون
غده أفضل من يومه .

وعزز من هذا ، اشتداد حدة الصراع الكبير بين إيديولوجيتين كبيرتين
، صراعا على مستوى العالم كله ، بعد الحرب العالمية الثانية بصفة
خاصة : الرأسمالية ، والماركسية .

وبحكم التركيبة الخاصة للمجتمع الأمريكى التى تجعل من أفرادها
يركزون على القوة الخاصة وضرورة الغلبة والانهيار بمظاهر القوة
المادية ، اتجه الجميع في سباق محموم لتعظيم العائد من كل شئ ، فكل
الجهود لا بد أن تتركز في " توليد " الربح ، ومضاعفته وتضخيمه ، وكان
الطريق إلى ذلك البحث عن كل ما يجنب " العميل " . . الزبون ، فيكون
جهد مذهل لتحسين السلع حتى تجذب أكبر عدد من الناس ، وتضخ إلى
جيب المنتج أضخم قدر من المال ، فكان السعى إلى ضرورة توفير
مواصفات الجودة في السلعة وفي الخدمة .

ولما ظهرت آيات النجاح المذهل على نطاق الإنتاج المادى ، كان
لا بد من التفكير في إمكانية تطبيق هذا على عالم الإنسان نفسه ، في تعليمه
وتعلمه ، على سبيل المثال ، فكان اقتحام الاهتمام بالجودة في المجال
الاقتصادى لمجال بناء الإنسان .

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقود العالم على وجه التقريب
في عصرنا الحاضر ، كان من الطبيعية أن تفرض بعض التوجهات فيها
العالم أجمع ، وخاصة الدول النامية ، التى منها بطبيعة الحال الدول
العربية ، وفى القلب منها مصر ، فأخذ الجميع ، وكأنهم " كورس " في
معزوفة ضخمة يرددون وراء المايسترو ، كل ما يشير به في سيمفونية "
الجودة " !!

ومنذ أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين ، وحتى أوائل الخمسينيات ، احتدمت معركة فكرية كبرى بين قطبي الفكر التربوي في مصر والوطن العربي : طه حسين ، وإسماعيل القباني حول ما عرف وقتها بسياسة " الكم " أو " الكيف " . فها هنا اقتربت المصطلحات بالفعل مما نعرفه اليوم بالجودة

كان الفكر الاشتراكي قد بدأ يغزو كثيرا من دول العالم التي كانت قد عانت الكثير من الظلم الاجتماعي والقهر السياسي ، فأخذ هذا الفكر يبشر بالعدل ويحارب التمييز والانحياز الطبقي الذي كان من مظاهره في التعليم استئثار الأرسقراطية الاجتماعية بحق التعليم ، وتنبه البعض من رافعي راية الديمقراطية إلى أن تحقيق المثل الديمقراطية لن يؤتى أكله إلا بتعليم الناس ، حتى يحسنوا اختيار ممثليهم في المجالس النيابية ، وحتى يتفهموا ما صنع ويتخذ من قرارات ويميزوا بين الصالح والطالح منها .

من هنا كان إلحاح طه حسين على ضرورة العمل بكل الوسائل لإتاحة فرص التعليم أمام الجماهير ، من غير ما عوائق تجئ من أبواب الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو العرقي أو المذهبي أو الديني أو غير هذا وذلك من سبل التفرقة بين الناس والتمايز بين خلق الله .

لكن ، ما القول في القضية الخاصة بشروط التعليم الجيد والتعلم المتقن ؟ تنبه طه حسين إلى أن هذا يستغرق وقتا طويلا ، وتكاليف باهظة ، ونحن أمام " نيران " مشتعلة . . . نيران الأمية التي تفتك ببناء الوطن ، الفقير في موارده ، ومن ثم فلا ضرورة للتقيد بهذه الشروط ، وأطلق مقولته الشهيرة " التعليم كالماء والهواء " ، ولم يكن الرجل يدرك أن يوما سوف يأتينا يتخلل فيه التلوث كلا من الماء والهواء ، فإذا بهما ، وهما شريانا الحياة ، يصبحان سببا أساسيا في فقدها !! . . .

وكان القباني ، على العكس من ذلك ينادى بأن تعليم عشرة تعليما جيدا إنما يخدم المجتمع أفضل من تعليم مائة تعليما يفقّد شروط " الكيف " ، أى الجودة .

كان طه حسين رجلا سياسيا ، ومفكرا ليبراليا ، فنظر إلى " الكم " ، بينما كان القباني أستاذا متخصصا في العلوم التربوية ، ينظر بعين الخبير الحريص إلى مساحة الفصل ومدى مناسبتها لعدد التلاميذ ، وطريقة التعليم ومدى فاعليتها ، والأنشطة المرتبطة ومدى توافرها ، والكتاب المدرسى ومدى وفائه بالشروط الأساسية للكتاب الفعال ، والمنهج المدرسى ، وقدرته على تصنيف المعرفة وتدرجها ، والامتحانات ومدى قدرتها على القياس الصحيح لمحصلة التعليم والتعلم . وهكذا .

ومن هنا فقد اعتُبر طه حسين رجل الجماهير وحبیب الشعب ، الحريص على مصالحه ، أما القباني فقد نُظر إليه باعتباره معبرا عن الطبقة البورجوازية والأرستقراطية المستغلة التي تريد أن تحتكر المعرفة ! وإننى أنكر بهذه المناسبة ، مناقشة دارت في أوائل السبعينيات بينى وبين الراحل الدكتور لويس عوض في مكتبه بجريدة الأهرام حول هذه القضية ، حيث كان متشعبا لاتجاه الكم لدى طه حسين ، فقال صراحة أن العلوم التربوية والنفسية التي تضع الشروط الواجب توافرها في العملية التعليمية حتى تتوافر لها مواصفات الجودة والتميز والإتقان بأنها " ترفيه " بأشبهه " بالجاتوه " الذى يقدم لشعب لا يجد رغيف خبز !!

وكان هذا تصورا " ديماجوجيا " للقضية !!

وشهدت الساحة الثقافية في مصر تحركا محموما نحو كثرة الإنتاج ، حتى ارتفع شعار يقول " كتاب كل ست ساعات " ، على سبيل المثال ، وشهدنا ما عرف بفرق التلفزيون المسرحية لتضخ كل يوم أو كل أسبوع مسرحية جديدة وأى تمثيل ؟ دون أن يقف أحد ليتساءل : أى كتاب ؟ وأى

موضوعات ؟ فلقد اعتبروا ذلك وكأنه " تمييز " ، وسعى لجعل الثقافة حكرا على الصفوة وحدها . كان الوعي منحازا في تعصب غير عاقل ، إذ لم يكن هناك مانع في أن تنتشر دائرة الانتفاع والإنتاج ، مع مراعاة شروط ومواصفات السلعة والخدمة المقدمة . .

ولقد سارت ثورة يوليو على طريق التوسع الكمي ، بغض النظر عن مدى توافر شروط التعليم الجيد توهُما بأن هذا يتفق مع مطالب الشعب واحتياجات الوطن ، فماذا حدث ؟

تكدست الفصول والمدارس ، وتوارت المساحات الخالية والخضراء وغرف الأنشطة ، وتعددت فترات الدراسة في المدرسة الواحدة ، فإذا بتدن متوال للخدمة التعليمية ، مما جعل التلاميذ تهجر المدرسة تدريجيا وتبحث عن الخدمة التعليمية في المنازل والمراكز ، وتدفع في سبيل ذلك الملايين من الجنيهات ، فتتهار المجانية في واقع التعليم وإن بقيت حبرا ونصوصا على الورق ، وأصبح التعليم الآن مما يحظى به نورو السلطة والمال !!

وتمر السنون والأعوام ، فإذا بالعالم كله يتنادى إلى أن التعليم - أي تعليم - يمكن أن يكون ضرره أفدح من عدمه ، وأنه قد أصبح يكلف تكاليف باهظة بحيث يتحتم علينا أن نحسب المسألة حسابا غاية في الدقة ، فلا يضيع قرش واحد هباء منثورا ، بل لابد أن يأتي القرش على الأقل بمثله أو أكثر ، ولن يتحقق هذا إلا بالارتقاء بجودة التعليم ، ولن يتم هذا إلا بدراسة متأنية علمية رصينة لمعنى الجودة ، وشروطها ومعاييرها وتنظيمها وتطبيقها وقياسها وإدارتها ومؤشراتها وحساباتها المالية والإدارية والزمينية والمادية ، وكيفية تحقيقها للرشد الاقتصادي المنشود ، فتشير إلى ما يمكن بذله من أقل إنفاق يمكن أن يجلب أعلى عائد ، بشروط توفر الجودة النوعية .

لكن السؤال الملح حقا هو كيفية تناولنا لمثل هذه الأمور ، والسيئات المجتمعية المحيطة ، والمفاهيم السائدة ، والكوادر المتخصصة المخلصة ، وما يسود بين كل هؤلاء من علاقات ، وما يحرك هذا وذاك من دوافع ومصالح .

إن الخبرة الماضية لنا في الاستفادة من دعوات العصر المتقدمة لم تكن لتبشر دائما بأحسن النتائج ، فنحن نبدأ كثيرا بانديفاع متحمس ، ثم إذا بهذا الحماس يخبو شيئا فشيئا ، وإذا بمن يقودون هذا العمل أو ذلك تدخل في اختيارهم مقاييس تتلبس بالشخصنة والمنفعة ، وينتهي الأمر إلى فشل أو في أحسن تقدير تدن في النتائج .

ومن هنا فليس لنا إلا أن ندعو الله عز وجل ألا تتحقق هذه المخاوف ، لنجود التعليم ، لنجود الأداء ، فيتميز عطاءنا التربوي والتعليمي بالجودة ، فيجود علينا الوطن بالرفاهية .